افتتاح قدم في المؤتمر الصحفي حول التدابير الاقتصادية
قاعة مارمورهالن Marmorhallen ، 29 يناير 2021.

وزير المالية Finansministeren
نحن مستعدين بشكل جيد للتعامل مع بعض الأشهر الصعبة.

كما أكدت من قبل: ستكون لدينا تدابير اقتصادية ما دامت الأزمة مستمرة.

إن موجة العدوى التي نمر بها الآن تضعف النشاط الاقتصادي، ولكن حتى الآن يبدو أن التراجع الاقتصادي سيكون أقل مما كان عليه الحال عندما اضطررنا إلى الإغلاق في الربيع الماضي.

يجب أن نستعد لحقيقة أنه قد يسوء الوضع قبل أن يتحسن.

لكن يجب علينا أيضًا الاستعداد لحقيقة أن الأمور قد تسير بشكل أفضل مما نخشاه.

عندما يتم طرح اللقاح، ستنخفض العدوى وسيتسارع الاقتصاد.

بالمختصر؛ نحن في موقف حيث من المهم أن تكون لدينا العديد من الأفكار في أذهاننا في نفس الوقت.

يجب علينا التخطيط لسيناريوهات مختلفة.

وهو بالضبط ما نفعله.

يجب علينا أن نتعامل مع الوضع الذي نحن فيه الآن من خلال الاستمرار في تطبيق إجراءات صارمة لمكافحة العدوى.

في الوقت نفسه، يجب أن نخطط لكيفية التخلص تدريجيا من التدابير عندما تنتفي الحاجة إليها. إذا لم نتخلص منها بشكل تدريجي، فإننا نخاطر بإبطاء التعافي الاقتصادي وأن الأمر سيستغرق وقتًا أطول للعودة إلى العمل.

بالإضافة إلى هذا، يجب أن نرفع بصرنا. في مواجهة الأزمة، يجب علينا قدر الإمكان، تنفيذ تدابير لا تحل المشكلة الحادة فحسب، بل تساهم أيضًا في مواجهة التحديات طويلة الأجل التي نواجهها.

هذا هو السبب في استثمارنا في التعليم بهذا القدر الكبير.

المقترحات التي نقدمها اليوم تمت صياغتها على أساس هذه الاعتبارات.

تعتمد استدامة مجتمع الرفاهية لدينا على أن تكون العواقب طويلة المدى للأزمة صغيرة قدر الإمكان.

أنا مهتم بشكل خاص بالشباب وذوي الصلة الضعيفة بالحياة العملية. كما أن زيادة البطالة طويلة الأمد هي أمر مثير للقلق. هذا هو السبب في أننا نتخذ تدابير جديدة لمساعدة هذه المجموعات.

لقد وسعت الحكومة من إمكانية الجمع بين إعانات البطالة والتدريب أو التعليم. من المهم أن يستغل العمال المسرحون وغيرهم من العاطلين عن العمل هذه الفرصة لاكتساب مهارات جديدة، حتى يتمكنوا من العودة إلى العمل بسهولة أكبر.

ونحن نفعل كل ما في وسعنا للمساعدة في ضمان وجود وظائف يمكننا أن نشغلها عند انتهاء الأزمة.

تمكنت 90 في المائة من الأنشطة التجارية والصناعية النرويجية من الحفاظ على النشاط.

لكن الصناعات والأنشطة التجارية التي تكسب رزقها من جمعنا، ومنحنا تجارب جيدة، تمر بأوقات صعبة.

إنهم يقفون معًا وراء حوالي 10 بالمائة من النمو الاقتصادي الذي يخلق في النرويج، و وظيفة واحدة من كل 6 وظائف.

نحن بحاجة إلى هذه الوظائف في المستقبل أيضًا.

وليس أقلها، نحن بحاجة إلى سبل العيش التي تشكلها الشركات في العديد من المجتمعات المحلية.

الهدف من مساعدة قطاعات السياحة والمهن المرخصة كالمطاعم والحانات وقطاعي الثقافة والنقل خلال هذه الأزمة هو إنقاذ وظائف الناس - في جميع أنحاء البلاد .

في الحزمة الاقتصادية التي نقدمها اليوم، هناك تدابير شاملة تستهدف قطاع الأعمال.

سنقوم بتمديد الخطة المؤقتة للدفع المؤجل للضرائب والرسوم حتى نهاية شهر يونيو.

نحن بصدد تمديد خطة منح التعويضات لقطاع الأعمال والصناعة حتى نهاية شهر حزيران (يونيو) وزيادة معدل التعويض إلى 85 في المائة، بما يتماشى مع رغبة البرلمان. لقد ساعد نظام التعويض هذا العديد من الشركات وأنقذ العديد من الوظائف.

نظام التعويضات لا يساعد الجميع، والبعض يبقى خارج نطاقها. فقد تم إغلاق بعض البلديات وتضررت بعض الصناعات بشكل خاص.

لذلك نقترح اليوم إعطاء منحة قدرها 1 مليار كرونة نرويجية لخطة حيث يمكن للبلديات المتضررة بشكل خاص أن تدفع بنفسها دعمًا ماديا يتكيف مع الظروف المحلية، على سبيل المثال لشركات السياحة أو المطاعم المتضررة بشدة. هذا تدبير يمكن أن يستفيد منه أولئك الذين يقعون كليًا أو جزئيًا خارج مخطط التعويض الواسع.

لقد أوضحنا أننا سنقف مع القطاع البلدي خلال هذه الأزمة.

سيتم تعويض النفقات الإضافية الضرورية والدخل المنخفض الناتجة عن جائحة كورونا. هذا لا يزال ساريًا.

كما سنواصل دعم أولئك الذين يختارون الاستثمار حتى لو كان الوضع غير مستقر وهش.

إننا نقترح تخصيص مليار كرونة نرويجية لمواصلة العمل بخطة إعادة هيكلة قطاع السياحة والفعاليات حتى نهاية يونيو.

سنقوم أيضا بـ:

مواصلة خطة تقديم الدعم للأحداث الكبيرة المفتوحة للجمهور حتى نهاية يونيو.

سنعمل على زيادة المبلغ المخصص لمنح الابتكار في إطار Innovasjon Norge وزيادة مخصصات برنامج Sivas næringshage- og inkubasjonsprogram.

تضرب الأزمة الحالية قطاع الطيران بشدة. لذلك نقترح تقديم دعم لشركة آفينور Avinor بقيمة 2.75 مليار كرونة نرويجية للنصف الأول من عام 2021 ونقوم بتضمين العديد من مسارات الطيران في مخطط FOT . نقترح أيضًا تقديم دعم مادي لمطار هاوجيسوند للأشهر الأربعة الأولى من العام، كما فعلنا لمطار ساندفيورد.

مهمتي الأكثر أهمية كوزير للمالية هي المساعدة في ضمان أن تكون لدينا وظائف نذهب إليها في اليوم الذي نخرج فيه من الأزمة .لكن هذا لا يعني أن الدولة يمكنها أو ينبغي عليها أن تغطي جميع الخسائر.

ميزانية الدولة لعام 2021 واسعة للغاية وستساهم في النشاط في جميع أنحاء البلاد.

واليوم نقترح استخدام أكثر من 16 مليار كرونة نرويجية بالإضافة إلى الميزانية. هذه كمية كبيرة من المال! لكنها ضرورية في الوضع الذي نحن فيه الآن.

لوضع هذا كله في منظور واقعي: مساحة المناورة في موازنات الدولة التي سنقوم بإعدادها بعد انتهاء هذه الأزمة ستكون أصغر بكثير مما نقدمه في حزمة الأزمة هذه.

يبلغ استخدام أموال النفط لعام 2021 الآن 3.3 في المائة من قيمة صندوق النفط. هذا مال نقترضه من صندوق ادخار الأجيال القادمة.

لهذا السبب من المهم أن نستخدم الأموال بشكل صحيح. أن نساعد أولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها وأن نستثمر في مخرج من الأزمة.